ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من الباغوز إلى نيوزيلاندا!

د.بثينة شعبان

المشكلة الحقيقية المستعصية في الباغوز شمال شرق سورية هي أنّ هؤلاء الإرهابيين وعائلاتهم يحملون جوازات سفر أوروبية وتركية وغربية، وأنّهم معروفون لدي أسيادهم الذين أرسلوهم لارتكاب أعمال إرهابية في سورية آملين أن يتمكنوا من أن يستلموا زمام الأمور في هذا البلد.

والآن هؤلاء الأسياد لا يريدون عودتهم إلى البلدان التي انطلقوا منها ولم يقرروا بعد الوجهة التي يريدون إرسالهم إليها. فقد أعلنت السلطات الفرنسية أنّها استقبلت عدداً من أطفال الدواعش كما أنّ داعش قد فجرت وقتلت عدداً من الذين سلموا أنفسهم إلى بعض السلطات صنيعة الأسياد أنفسهم في تلك المنطقة.

إذاً لم يكن لدى هؤلاء الأسياد أيّ مانع أن يتعاملوا مع كيان إرهابي متعصب إذا ما تمكّن بعد استلام مقاليد الأمور وكلّ هذه النفحات التي يدعونها إنسانية من استقبال «أطفال الدواعش» إلى «عائلاتهم» ما هي إلا نتائج مساومات تجري بينهم وبين عملائهم المعروفين لديهم بالأسماء.

وفي نظرة سريعة نقول من الذي وفّر ملاذاً آمناً للإخوان المسلمين من الذين ارتكبوا المجازر الإرهابية في حلب وحماه وفجّروا شوارع دمشق واغتالوا الكوادر العلميّة في ثمانينات القرن الماضي، ومازالت بعض قياداتهم هناك، أو ليست هي الدول الأوروبية ذاتها التي رحّبت بهم رغم أنّهم يعرفون جيداً حجم المجازر التي ارتكبوها بحقّ الأبرياء من أبناء شعبنا وفي مناطق مختلفة من المدن والقرى السورية.

إذاً العلاقة بين الحكومات الغربية وقيادات الإرهاب وأداته الأساسية الإخوان المسلمين، هي علاقة قديمة حديثة وموثقة ومؤكّدة، ولاشكّ أنّ هذه العلاقة هي التي توفّر لهم المال والسلاح والملاذ الآمن والتغطية الإعلامية والسياسية والدعم ليتجهوا إلى منطقة من العالم تلو أخرى ويعيثوا فيها فساداً وقتلاً وإجراماً.

وضمن هذا السياق تطوّرت ظاهرة معاداة الإسلام إلى فوبيا في الغرب وأخذ الغرب وخاصة بعد عام ٢٠٠١ يستخدم أدواته الإرهابية هذه والتي هي من صنع مخابراته، ليتهم الإسلام والمسلمين بالإرهاب وليتخذ إجراءات قمعيّة بحقّ المسلمين المؤمنين بالعيش المشترك والسلام حيث بدأت إجراءات التفتيش العنصرية في المطارات الغربيّة واليوم

وبعد قرابة عشرين عاماً من الإجراءات نسأل كم من الإرهابيين أمسكوا في مطاراتهم نتيجة هذه الإجراءات المستحدثة؟ علماً أنّ مئات الألوف من الإرهابيين مرّوا بسلام عبر هذه المطارات إلى وجهتهم في ليبيا ومنها إلى تونس وسورية واليمن وغيرها.

لاشكّ أنّ الهدف من الدعاية الواسعة ضد المسلمين في الغرب كان تشويه صورة المسلمين في أعين الشعوب الغربية وإثارة الذعر منهم وتعزيز المشاعر العنصرية والحركات التي تستهدف المسلمين وفي الوقت ذاته تمرير كلّ إجراءات الاحتلال والإرهاب في فلسطين المحتلة واتهام كلّ من يقاوم الاحتلال ويسعى إلى تحرير أرضه وشعبه بالإرهاب. ولو كانت هناك عدالة إنسانية كما يدّعون لوجهوا إعلامهم أن يسأل الأسئلة المنطقية عن مصدر كلّ هذا الإرهاب الذي ضرب أركان سورية واليمن، ومن هم الداعمون والممولون ولحولوهم وأسيادهم إلى محاكم الجنايات الدولية. ولكنّ هذا يتطلب عالماً عادلاً بالفعل، ونحن بعيدون جداً عن مثل هذا العالم. لقد انعكس هذا التعامل الغربي الودود مع الإرهابيين من دواعش وخوذ بيضاء وغيرها وبالاً ليس فقط على المستهدَفين من العرب في فلسطين وسورية واليمن والعراق، وإنّما على جميع الجاليات المسلمة في المغتربات، حيث تمّ تصنيفها جميعاً بأنّها إرهابية وحرموا الطلاب من إتباع اختصاصات معينة في الغرب وبدأ اصطياد المواهب والخبراء من المسلمين أو القضاء عليهم كي تبقى صورة الإسلام والمسلمين من صنع هؤلاء الإرهابيين فقط وكي يبرروا الموقف العنصري المتنامي من الإسلام والمسلمين في الغرب. في هذه الأجواء التي خلقها وكرّسها الإعلام الغربي وعلى مدى سنوات ليس من المستغرب أبداً أن نشهد جريمة إرهابية مأساوية كالتي شهدتها نيوزيلاندا مؤخراً حيث تمّ قتل أكثر من خمسين مسلماً وهم يصلون في مسجدين في يوم واحد، ولاشكّ أنّ معظم إدانات الحكومات الغربيّة لهذه الجريمة هي إدانات منافقة لأنّ هذه العنصرية والحقد على المسلمين كلّها من صنع إعلامهم الذي يضخّ الحقد والكراهية ضد المسلمين وفق خطط مدروسة بعناية ويعملون على تنفيذها في بلدان مختلفة.

وقد قامت مؤسسة رائد الممولّة من الحكومة الأمريكية وشركات النفط والغاز والتي تفوق ميزانيتها المئة مليون دولار بإعداد دراسات وتشجيع حركات في بلدان مختلفة تودي إلى استلام الدواعش والمتطرفين الحكم في هذه البلدان.

ولم نسمع بعقوبات غربيّة ضد حركات ودول إرهابية تدّعي الإسلام، بينما تنهال العقوبات والحصار على دول ذات تاريخ علماني تقدمي وحكومات تؤمن بالعيش المشترك ولها علاقات متبادلة مع الغرب منذ أوائل هذا القرن كالعراق والسودان وسورية واليمن على سبيل المثال لا الحصر.

أمّا اليوم فالعقوبات أخذت تتهاوى على روسيا والصين أيضاً، كما أنّ إجراءات خطيرة قد تكون قيد الإعداد ضد الشعب الفنزويلي وتوجهاته المستقبلية. ماذا يتوقعون إذاً أنّ يحصدوا أو يحصد العالم حين يزرعون كلّ هذا الكمّ من الكراهية والعنصرية والتمييز بين الغرب وبقية العالم وكيف يتوقعون أن يبنوا نظاماً أمنياً يحميهم في الوقت الذي يموّلون ويسلّمون شذاذ الآفاق لضرب كلّ عوامل أمن وسلامة واستقرار الشعوب. أو لم يوقنوا إلى اليوم أنّنا نعيش في عالم واحد وأنّ اختلال الأمن في جزء منه لاشكّ أنّه سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى اختلال الأمن في الجزء الآخر؟ فهل يطبّقون نظريات الامبراطوريات في الماضي على عالم اليوم.

ففي الماضي لم يكن العالم بهذا القدر من التواصل وكانت عواصم الامبراطوريات قادرة على العيش بشكل مناقض جداً للدول التي تستعمرها وتنهب ثرواتها وتدع أهلها عرضة للعوز والفقر.

أمّا اليوم فقد أصبح العالم بالفعل قرية صغيرة وأصبح القاطنون في أقصى نقاط الأرض قادرين على متابعة ما يحدث في كلّ مكان ولم يعد ممكناً عزل دولة أو منطقة أو كيان مهما شيّدوا من جدران عنصرية تكاد تصبح موضة العصر بعد الجدار الصهيوني الذي بناه الاحتلال الإسرائيلي ليستولي على خيرة الأرض الفلسطينية ويخلق أشدّ أنواع المعاناة للفلسطينيين.

الجواب على مشكلة الأمن لا يكمن في بناء الجدران العنصرية وإنّما في الاعتراف بموقف واضح وصريح من الإرهاب والإرهابيين بعيداً عن النفاق الاستعماري الذي ساد التعامل الغربي مع هذا الملف خلال العقود الماضية. في هذا العالم المتداخل اليوم يزرع البنتاغون الإرهابيين في الباغوز، فتحصد الشعوب القتلى في فنزويلا.

هذه حقيقة ولكن متى يتخلّى حكّام الغرب عن استكبارهم الاستعماري، ويعترفون أنّ سياساتهم العنصرية والعقوبات التي يفرضونها على الدول والشعوب والكراهية التي يروجون لها هي التي تُفقد الجميع وفي كلّ مكان أمنهم وحياتهم الآمنة المستقرة.

أهداف زيارة بومبيو إلى لبنان ومعركة الاستقلال الوطني

حسن حردان

ليس من المصادفة أن تأتي زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، المنتظرة، إلى لبنان، بعد زيارة نائبه ديفيد ساترفيلد، لمواصلة العمل على تحقيق ما سعى إليه ساترفيلد من تحريض قوى ١٤ آذار على توحيد جهودها ودفعها باتجاه

مواصلة المعركة الأميركية بالإنابة ضدّ حزب اللّه المقاوم وحلفائه في الحكومة والبرلمان وخارجهما. والعمل على تعطيل أيّ انفتاح على سورية، وعرقلة جهود رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والتيار الوطني الحر لتأمين عودة كريمة للمواطنين السوريين، الذين نزحوا إلى لبنان هرباً من جحيم الحرب التي شنّها الإرهابيون التكفيريون، والتي قادتها الولايات المتحدة ودعمتها قوى ١٤ آذار بزعم انّ هؤلاء الإرهابيين «ثوار من أجل الحرية»، إلى جانب طبعاً الإصرار على رفض قبول أيّ تعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو روسيا أو الصين، لمساعدة لبنان على حلّ أزماته المزمنة التي يعاني منها في مجالات الكهرباء والنفايات والمواصلات، أو في مجال استخراج واستثمار ثروته النفطية والغازية المكتشفة في مياهه الإقليمية .

لكن إلى جانب هذه الأهداف يسعى بومبيو إلى تسويق تسوية لترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، تخدم أيضاً الأطماع الصهيونية في أراضي وثروات لبنان من نفط وغاز ومياه، تسوية تقوم على طرح مقايضة بعض النقاط الحدودية المتنازع عليها، والتي تعتبرها حكومة العدو الصهيوني استراتيجية وحيوية بالنسبة لأمن الكيان الاحتلالي، وتريد موافقة لبنان على التخلي عنها، في مقابل إعطائه، بديلاً عنها، مساحات أكبر من الأرض الفلسطينية المحتلة، واستعداد لتسهيل حلّ ترسيم الحدود البحرية بما يرضي لبنان.

يتضح من كلّ ذلك أنّ زيارة بومبيو غايتها تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: مواصلة الضغط والتحريض على حزب اللّه من خلال العمل على تشديد الرقابة على حركة المصارف اللبنانية تنفيذاً للعقوبات الأميركية لحصار المقاومة مالياً، وعدم إعطائه فرصة الاستقرار في الداخل وتعزيز انتصار تحالف القوى الوطنية في الانتخابات النيابية لتحقيق المزيد من الإنجازات، من خلال مشاركته في الحكومة والبرلمان، وذلك عبر العمل على تعطيل وعرقلة جهوده المنسّقة مع القوى الحليفة له والهادفة إلى:

١ ـ محاربة الفساد والفاسدين، الذين تولّوا مواقع المسؤولية على مدى أكثر من ربع قرن، ولهم علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة ويخدمون أجندتها في لبنان. لا سيما أنّ نجاح الحزب وحلفائه في تحقيق تقدّم في محاربة الفساد سوف يسهم في زيادة شعبيته لدى جميع اللبنانيين، ويضعف الطبقة السياسية المسؤولة عن الأزمات وإشاعة الفساد، ويوفر فرصة مهمة لإحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سياسات السلطة اللبنانية، وهو ما تخشاه واشنطن وتل أبيب وتسعيان لمنع حصوله.

٢ ـ تأمين عودة كريمة وسريعة للمواطنين السوريين الذين هجروا إلى لبنان في السنوات الثماني الماضية، وعدم ربط هذه العودة بما يسمّى الحلّ السياسي في سورية، ذلك أنّ هذه العودة، عدا عن كونها ستتمّ من خلال التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية، فإنها تقطع الطريق على استغلال واشنطن وحلفائها إبقاء النازحين في لبنان والدول المجاورة لسورية، على الصعيدين السياسي والمادي، سياسياً من خلال استخدام النازحين ورقة ضغط على الدولة السورية، لمحاولة ابتزازها بالحصول منها على تنازلات سياسية في موضوع تشكيل اللجنة الدستورية بحيث يجري تركيبها على نحو يؤمّن لواشنطن أغلبية داخلها تمكّنها من صياغة وفرض دستور سوري، طائفي ومذهبي وعرقي، لتفكيك الدولة الوطنية السورية ووحدة الشعب السوري، على غرار دستور العراق الذي وضعه الحاكم الأميركي بول بريمر في مرحلة الاحتلال. ومماثل أيضاً للدستور اللبناني.

٣ ـ كسر الوصاية الأميركية على لبنان، والتي تمنعه من إقامة علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع جميع الدول في العالم، تقوم على التعاون، بما يمكّن لبنان من تحقيق مصالحه الوطنية ومعالجة أزماته المالية والاقتصادية والخدماتية، وتسليح جيشه الوطني بأسلحة رادعة للعدوانية والأطماع الصهيونية، والدفاع عن سيادة واستقلال لبنان ضدّ أيّ اعتداء يتعرّض له، ذلك أنّ إقامة مثل هذه العلاقات المتوازنة سيؤدّي إلى جعل لبنان قادراً على اتخاذ القرارات والسياسات المستقلة التي تخدم مصالحه، وبالتالي تحرّره من وصاية الولايات المتحدة التي تكبّله وتقيّده وتمنعه من الحصول حتى على مساعدات مجانية، غير مشروطة، لحلّ أزمات الكهرباء والنفايات والمواصلات، أو تسليح جيشه، إذا كانت هذه المساعدات من دول تعارض الهيمنة الأميركية، وفي الوقت نفسه ترفض واشنطن مساعدة لبنان على تسليح جيشه بأسلحة نوعية، تحت ذريعة أنها ستصل إلى المقاومة، كما ترفض تقديم المساعدات المجانية غير المشروطة لحلّ أزمات لبنان الخدماتية.

٤ ـ الإصرار على تحرير كامل الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل العدو الصهيوني ورفض مشاريع التوطين أو تهجير اللاجئين الفلسطينيين، ورفض اي تسوية تنتقص من حقوق لبنان في أراضيه ومياهه الإقليمية وفي ثرواته من نفط وغاز ومياه إلخ. وطبعاً مثل هذا الموقف لا ينسجم مع المخططات والأطماع الصهيونية التي تعمل واشنطن لتمكين كيان العدو الصهيوني من تحقيقها.

من هنا فإنّ المطلوب هو العمل بحزم وقوة على إحباط أهداف زيارة بومبيو إلى لبنان، ورفض أيّ مساومة أو تنازل عن أيّ حق من حقوقه في أراضيه أو مياهه، وعدم السماح للوزير الأميركي بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية لناحية السياسات التي عليه انتهاجها انطلاقاً من مصالحه الوطنية، وبالتالي رفض الخضوع للإملاءات التي يسعى بومبيو إلى فرضها على لبنان. باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من معركة الدفاع عن استقلال وسيادة لبنان وحرية قراره الوطني. فلا استقلال ولا سيادة مع أيّ خضوع لإملاءات خارجية أو وصاية أجنبية. فكيف إذا كانت هذه الإملاءات والوصاية هدفها إبقاء لبنان خاضعاً للهيمنة الأميركية، وخدمة العدو الصهيوني في سعيه إلى تحقيق أطماعه في لبنان وإثارة الفتنة ضدّ المقاومة، التي حرّرت الأرض وحققت العزة والكرامة للبنان واللبنانيين، وألحقت الهزيمة المرة بجيش الاحتلال الصهيوني وأذلّته وجعلته يعاني من العجز وعدم الإيمان بالقدرة على تحقيق النصر عليها، في أيّ حرب يقرّر خوضها ضدّها في المستقبل.

طريق إسرائيل إلى ترميم الردع: إعلان خطة احتلال غزة!

يحيى دبوق

صدّق «المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر» (الكابينت) على خطة رفعها الجيش لإعادة احتلال قطاع غزة بالكامل، وإسقاط حكم حركة «حماس». في الخبر كما يرد في الإعلام العبري تشديد مضاعف على أن لا علاقة للخطة والتصديق عليها بقصف تل أبيب بالصواريخ الخميس الماضي. وبالطبع، لا يعني تبلور الخطة ثم التصديق عليها تغييراً أو إشارة تغيير في موقف إسرائيل الممتنع عن خوض الحرب، كما لا يعني التوثب لها أو أنه مقدمة في سياقها، بل هو هدف في ذاته لخدمة أهداف أخرى مرتبطة أيضاً بالصراع والواقع الحالي مع الفلسطينيين .

لا غرابة في أن يعدّ الجيش الإسرائيلي خطط حرب وسيناريوات ويستعد لها، فهذا جزء من مهمته القائمة في الأساس على خوض الحرب و/أو الاستعداد لها ضمن فرضيات معقولة وشبه معقولة، حتى تلك المتعلقة بمواجهات وحروب تُعدّ أرجحيتها منخفضة. والواقع أنه في حالة إسرائيل يجب أن يكون المسعى مضاعفاً، لكون هذا الكيان زرع في محيط رافض له، ويحيط به الأعداء، بغض النظر عن اللاتناظرية في القوة في بعض الساحات، كما هو الوضع مع الفصائل في غزة.

لكن أن تُعلَن هذه الخطط وتتمّ المصادقة عليها من قِبَل «الكابينت»، فهذه مسألة تثير أكثر من علامة استفهام، في توقيت بات يتطلب تخويفاً للفلسطينيين على أكثر من صعيد. بالطبع، هي في الدرجة الأولى حرب على الوعي، وجزء لا يتجزأ من الحرب على مستوى الردع

لجهة ترسيخ وجوده وإعادة ترميمه. في الحالة الأولى، الهدف هو وعي الأعداء، ومحاولة التأثير فيه عبر تشويش ما ترسّخ لديه في الأشهر الأخيرة وصولاً إلى صاروخَي تل أبيب، وفيه أن إسرائيل غير معنية ولا ترغب وخارج إطار تفكيرها العملي خوض الحروب والمواجهات الشاملة مع القطاع، وتحديداً الحرب البرية والتوغلات.

في الواقع، هذا الانطباع يضعف واحداً من أهم أساسات الردع الذي تراهن عليه إسرائيل لمنع أعمال فلسطينية مبادر إليها ضد الاحتلال أو رداً على اعتداءاته. وإذا اعتقد الفلسطينيون أن إسرائيل تمتنع ولا تريد خوض المواجهات معهم، فهذا يزيد حافزيتهم للرد بقوة على اعتداءاتها، ويسهم أيضاً في دفعهم إلى خيارات عسكرية لتحقيق مصالحهم كما هو الوضع الآن، وهو ما يتوافق مع رؤية بعضهم أن صاروخَي تل أبيب جاءا قصداً لا خطأ. فلو رأى الفلسطينيون أن إسرائيل معنية بخوض حرب ضدهم، لما أطلقوا الصاروخين بـ«الخطأ».

ليبرمان: عملية «أريئيل» نتيجة ردّ إسرائيل الباهت على قصف تل أبيب

في موازاة ذلك، يراهن الجيش الإسرائيلي على إمكان إعادة الثقة به في وعي الإسرائيليين، بعد الضرر الذي لحق به في أعقاب الرد الباهت على قصف تل أبيب، حيث حُمّل هو، عملياً، مسؤولية الدفع باتجاه الامتناع عن اتباع «الخيارات الثقيلة» ضد غزة، وهي وظيفة داخلية قد لا تقلّ أهمية عن وظيفته تجاه الأعداء. لكن في المباشر، هدف الإعلان هو التفاوض الجاري بين الجانبين برعاية مصرية. فإذا لم يخشَ الفلسطينيون إقدام إسرائيل على المواجهة في حال فشل التفاوض، فلا يمكن تليين مواقفهم وتقليص سلة مطالبهم لقبول التهدئة. كذلك، لا يمكن لتل أبيب أن تتمسك بالحد الأدنى المطلوب منها لاستمرار الجزء الأكبر من الحصار ما لم تتكون حالة خشية (ردع) لدى الفلسطينيين تدفعهم إلى قبول ما أمكن، لاعتقادهم أن فشل المفاوضات يؤدي إلى المواجهة.

وصاروخا تل أبيب، والرد الإسرائيلي المحدود قياساً بواقعة كبيرة جداً كقصف هذه المدينة، جاءا لإعطاء صدقيةٍ عمليةٍ ميدانية. وهذه الصدقية جاءت أيضاً بعد سلسلة تقارير عبرية وتصريحات ومواقف، وكذلك وثائق وشهادات لكبار الضباط الإسرائيليين، تفيد بأن وحداتهم البرية غير جاهزة وغير قادرة، ولا ثقة لديها وبها لخوض القتال البري. اتحاد الصدقيتين، التوثيقية والميدانية، يُعدّ سلاحاً قاتلاً ضد الجيش الإسرائيلي، لأنه يعرّيه أكثر في كشف ضيق خياراته العملية، وإن كان يهدد بخلافها، وهو ما يستدعي بطبيعة الحال مواقف وتصريحات وتقارير، كما إعلان خطة احتلال غزة، لعلها تفيد في نزع الاعتقاد السائد لدى الفلسطينيين بأنه غير معني بخوض المواجهات البرية.

وفي تقرير موقع «والا» الإخباري، رُبطت الخطة بـ«إن تطلب الأمر ذلك»، وهي عبارة مطاطة جداً وحمالة أوجه، ومن شأنها إلغاء معناها بنفسها، رغم أنها مرتبطة كذلك بالمباحثات الجارية بين الجانبين بخصوص التهدئة، وتهدف إلى تعزيز الموقف الإسرائيلي في التفاوض على سلة التسهيلات الاقتصادية مقابل التهدئة، وذلك عبر تخويف الفلسطينيين من مرحلة ما بعد فشل التفاوض، المفضية وفق التهديد إلى المواجهة الشاملة، وصولاً إلى حدّ إعادة احتلال القطاع!

مع ذلك، يمثّل نزع الاعتقاد الفلسطيني الذي ترسخ في الوعي، بأن إسرائيل غير معنية بخوض الحرب، مهمة صعبة لا يمكن ضمان نتيجتها عبر تصريح وتقرير من هنا أو هناك، بعد التأكد من هذا عملياً الخميس الماضي، إذ تبيّن للفلسطينيين أن مقولة الانجرار والتدحرج إلى المواجهة الشاملة نتيجة هذا الحادث أو ذاك مقولة فاسدة، وتحديداً بعد «حادث» تل أبيب الصاروخي. أيضاً، يُظهر إعلان الخطة وتعميمها مدى الضرر الذي لحق بردع إسرائيل وموقفها التفاوضي، لكن النتيجة هي نفسها، إن جاء القصف بالخطأ كما ورد عن الجيش، أو إن جاء عمداً وفقاً لفرضيات عبرية أخرى شككت في رواية الخطأ، ورجّحت سخرية «حماس» من إسرائيل للمرة الثانية بعد حادثة الخطأ أيضاً في قصف بئر السبع في تشرين الأول الماضي.

وفي التداعيات غير المباشرة لقصف تل أبيب، تحفيز لشنّ عمليات ضد الاحتلال، ومنها عملية في مستوطنة «أريئيل» في الضفة المحتلة. ورغم إرادة المزايدة على خلفية انتخابية، لا تبعد صحة ما صدر عن وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، من أن عملية «أريئيل» جاءت نتيجة رد إسرائيل الباهت على قصف تل أبيب. في المحصلة، لا يمكن إغفال ما حدث الخميس الماضي، وما كشفه ميدانياً من «ضوابط» إسرائيلية حيال المواجهة مع غزة. وإعلان خطة احتلال القطاع هو جزء من محاربة ما ترسّخ في وعي العدو لا أكثر، مع التشكيك المسبق في إمكانات هذا المسعى الذي يعزز ما تكوّن في وعي الفلسطينيين، وربما من وراءهم أيضاً.